موقف قوي لاقناع اسرائيل بالتراجع عن قرار الابعاد. وأكد رؤساء الوفود ان قرار حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، سيؤثر، سلباً، على عملية السلام، وقد يؤدي الى انهيارها (**الحياة**، لندن، ١٨/١٢/١٩٩٢).

هكذا سارعت الادارة الاميركية في ادانة قرار الحكومة الاسرائيلية، ودعتها، في المقابل، الى وقف هذه السياسة فوراً ونهائياً، والتقيّد كلياً باتفاقية جنيف الرابعة. وفي الوقت الذي أشارت فيه الى أنها «تتفهم» المشكلة الامنية التي تواجهها اسرائيل «نتيجة الهجمات الارهابية»، ذكّرت الحكومة الاسرائيلية الى ان كل الاتهامات الموجّهة الى الاشخاص يجب ان تتمّ بموجب القانون وأمام المحاكم في اطار العملية القانونية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩ ـ ٢٠/١٢/١٩٩٢).

من جهته، دعا وزير الخارجية الاميركية بالوكالة، لورانس ايغلبرغر، اسرائيل الى الرجوع عن قرارها واعادة المبعدين الى ديارهم، أو أقله، «ايجاد طريقة أخرى لحل المشكلة واخراجهم من الوضع السيء الذي يواجهونه»، وأكد استعداد بلاده للمساعدة في ايجاد حل لهذه المشكلة (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٢/١٩٩٢). الاّ ان عدداً من المسؤولين الاميركيين لم يشاطر الوزير الاميركي «عدم حرصه من النبرة التي استخدمها»، ولاحظوا ان ما أعلنه ايغلبرغر «ليس جديداً على الرغم من انه يبدو وكأنه يتجاوز حدود السياسة المرسومة»، وفسّروا كلامه بالقول: «ان ايغلبرغر حاول ان يتفادى القول ان واشنطن معنيّة مباشرة بالأزمة، وانه أراد ان يقول ان الدور الاميركي ليس نشطاً، بما فيه الكفاية، في السعي الى ايجاد حل للمشكلة» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١٢/١٩٩٢).

تجلّى هذا الموقف الاميركي، بصورة أوضح، في سياق المناقشات التي سبقت صدور قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، عندما ادّت المفاوضات داخل أروقة المجلس الى اضعاف ملموس للنص الأصلي لمشروع القرار، وهو ما وصفته أوساط دبلوماسية اميركية بـ «الموقف المتوازن»، حيث سعت الولايات المتحدة الاميركية الى اضعاف أي آلية لمتابعة امتثال اسرائيل ضمان عودة المبعدين الى ديارهم، وسعت، كذلك، الى اضعاف الفقرة التي طلبت الى الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، ارسال مبعوث خاص للتأكد من امتثال اسرائيل للقرار، واستبدلتها بفقرة تكتفي بالطلب الى الامين العام مجرد «النظر في ارسال مبعوث الى المنطقة لمتابعة الامر مع الحكومة الاسرائيلية» (**الحياة**، ٢٠/١٢/١٩٩٢).

كان هذا الموقف واضحاً، بشكل جلّي، في حديث المندوب الاميركي لدى المنظمة الدولية، ادوارد بركنز، الذي شدّد على أسف حكومته «لاتخاذ الحكومة الاسرائيلية خطوتها وتنفيذ الابعاد؛ وهي بذلك تسقط في أيادي اولئك الذين يهدفون الى اغراق عملية السلام». وتابع القول: «بينما اتخذنا موقفاً متماسكاً بادانة الابعاد، كما نفعل الآن، لا يمكن لنا تجاهل الجرائم ضد الاسرائيليين، التي سبقت هذا الابعاد، بل علينا ادانتها بشدة، وهي جزء من الاستراتيجية المتعمّدة لتقويض العملية السلمية». وأشار السفير الاميركي الى قلق حكومته «العميق» من «تصاعد العنف أخيراً» في الارض المحتلة، ودعا جميع الاطراف الى «تجنّب اتخاذ اجراءات من جانب واحد، إنْ لجهة الابعاد، أو أعمال العنف التي تصعّد التوتر» (**المصدر نفسه**).

وعلى كل حال، فقد طالب مجلس الامن الدولي في قراره اسرائيل بضمان العودة «الآمنة والفورية» للمبعدين الفلسطينيين. وطلب الى الامين العام للامم المتحدة «النظر في ارسال ممثل الى المنطقة، لمتابعة الامر مع الحكومة الاسرائيلية... وتقديم تقرير الى المجلس». ودان «بشدة» ابعاد المئات من المدنيين الفلسطينيين، وعبّر عن «معارضته القاطعة» لاجراءات الابعاد التي تقوم بها اسرائيل بصفتها «الدولة المحتلة». وتبنّى المجلس قراره بالاجماع، وأكد فيه، مجدداً، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال على «جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس»، وأكد، مجدداً، «ان ابعاد المدنيين يتنافى مع التزامات» اسرائيل بموجب هذه الاتفاقية (**المصدر نفسه**).

في هذا السياق، استمرت التحرّكات الاميركية، عبر القنوات الدبلوماسية، لايجاد مخرج للازمة في ضوء قرار مجلس الامن الدولي. من هنا،